إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

-دراسة ميدانية-

محور الملتقى : أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية

من إعـــــــــداد:

الأخضر لقليطي وحمزة غربي

اسم ولقب الأستاذ : الأخضر لقليطي
تاريخ ومكان الميلاد: 1982/02/01 جبل امساعد ولاية المسيلة
الرتبة: أستاذ مساعد ب ، بجامعة سطيف
رقم الهاتف:0793.06.49.97
البريد الالكتروني:lakhdar2821@yahoo.fr

مقدمـــــة

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير، حيث جاءت هذه البنوك كبديل للبنوك التقليدية لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء,

وفي ظل هذا التقدم، وتقيد البنوك الإسلامية بالمبادئ الشرعية، فإن دراسة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية يعتبر موضوعا مهما وشائكا، نظرا لأن من بين أهم المهام لهذه البنوك هو إدارة المخاطر المصاحبة للتعاملات المالية بفعالية.

وباعتبار أن إدارة المخاطر من بين أهم مهام البنوك الإسلامية، فإن مستقبلها سيعتمد كثيرا على الكيفية التي تدير بها هذه المخاطر المتعددة التي تنشأ من تقديم خدماتها.

تتمثل إشكالية البحث فيما يلي: هل تختلف درجات مختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية أم أنها متكافئة في شدة الخطر؟

تتم معالجة هذه الإشكالية في النقاط الرئيسية الموالية:

1- مفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر.

2- أهم اختصاصات إدارة المخاطر.

3- المخاطر التي تواجه البنوك.

4- طبيعة مخاطر البنوك الإسلامية.

5- دراسة ميدانية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

1- مفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر

المخاطر حقيقة ثابتة حدوثها،(1) حيث تنشأ هذا المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة.(2) كما أن لهذه المخاطر عدة أنواع.

1-1- مفهوم إدارة المخاطر

[1]- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، **نظام التأمين الإسلامي: التضامن في تحمل الخطر**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 59.

[2]- طارق الله خان وحبيب أحمد ترجمة عثمان بابكر أحمد ورضا سعد الله، **إدارة المخاطر: تحليل في قضايا الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم 5، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 28.

يمكن تعريف المخاطر علي أنها الانحراف عن ما هو متوقع, فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث.

تعرف إدارة المخاطر على أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة.[3] وبصيغة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها.

1-2- طبيعة وأنواع المخاطر

تتحدد طبيعة المخاطر من خلال التفريق بين كل من المخاطر العامة والمهنية والخاصة بالشخص، كما أن للمخاطر أنواع.

1-2-1- طبيعة المخاطر

يجب التفريق بين المخاطر العامة و المخاطر المهنية و المخاطر الخاصة بالشخص آو بالعملية.[4]

فالمخاطر العامة ترتبط بالأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو بالاضطرابات الاجتماعية، أما المخاطر المهنية فتكمن في التغييرات المفاجئة في تغير شروط الإنتاج، مثل نقص في المواد الأولية، تغيير حاد في الأسعار، ثورة تقنية أو إحداث إنتاج مماثل منافس بسعر أقل، أما المخاطر الخاصة بالشخص أو بالعملية تأتي من الحالة المالية أو الصناعية أو التجارية للمؤسسة، أو من أخلاق القائمين على المؤسسة وسمعتهم.

1-2-2- أنواع المخاطر

تقسم المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي المخاطر النظامية، المخاطر اللانظامية والمخاطر الكلية.

1-2-2-1- المخاطر النظامية

[3]- خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 10.
[4]- أسامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1974، ص: 6.

يطلق علي المخاطر النظامية تسميات متعددة منها: مخاطر السوق والمخاطر غير القابلة للتنويع والمخاطر التي لا يمكن تجنبها والمخاطر العادية.

تعرف المخاطر النظامية على أنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بشكل عام، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية هي من مصادر المخاطر النظامية.

وتتأثر أسعار جميع الأوراق المالية بهذه العوامل وبنفس الكيفية ولكن بدرجات متفاوتة وتكون درجة المخاطر النظامية مرتفعة في المؤسسات التي تنتج سلعا صناعية، كصناعة الحديد والصلب وصناعة الأدوات والمطاط وكذلك المؤسسات التي تتصف أعمالها بالموسمية كمؤسسات الطيران.

بصورة عامة، أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر النظامية هي تلك التي تتأثر مبيعاتها أو أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

1-2-2-2- المخاطر اللانظامية

يطلق علي المخاطر اللانظامية تسميات متعددة، منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة. وتعرف المخاطر اللانظامية أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرا.

يمكن للمستثمر التخلص من المخاطر النظامية بتنويع محفظة الأوراق المالية الخاصة به. فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة، فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المؤسسة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم مؤسسات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر.

يتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالمؤسسة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفئ.

1-2-2-3- المخاطر الكلية

المخاطر الكلية هي التباين الكلي في معدل العائد علي الاستثمار في السوق المالية أو في مجال استثماري أخر، وأيضا عند جمع المخاطر النظامية مع الخاطر اللانظامية فإنها ستشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية، وباعتبار أن المستثمر يستطيع التأثير علي المخاطر اللانظامية من خلال التنويع فانه لا يستطيع التأثير علي المخاطر النظامية، وبالتالي فأنه يمكن التقليل من المخاطر الكلية إلى أقصى درجة ممكنة والتي تتمثل في المخاطر النظامية.

2- أهم اختصاصات إدارة المخاطر

يمكن أن تكون اختصاصات إدارة المخاطر في البنوك في كل أو بعض العناصر الموالية: [5]

- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها.
- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال (الائتمان، الاستثمار، المعاملات، السيولة ...).
- إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.
- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك.
- إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك.
- متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل(2) بخصوص معيار كفاية رأس المال، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات والتوصيات التي تنتج عن لجنة بازل.
- إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وإدارة المخاطر لكل أنوع المخاطر.

[5]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص: 24-30.

- إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك (مجموعة المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر).
- عرض تقارير دورية على الإدارة العليا بشأن حجم المخاطر التي بتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي تزاولها، والاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من هذه المخاطر.
- تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها.
- المشاركة في وضع سياسات أوجه توظيف الأصول على أساس معدلات التكلفة.
- المشاركة في وضع سياسات تسعير الأصول والخصوم وأساليب الرقابة عليها.
- اقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم للحصول على موارد توفير السيولة.
- تحديد ومتابعة لكل عملية وإخطار إدارة الأموال بها.
- إعداد نماذج مالية لتحليل مدى حساسية التغيرات في أسعار الفائدة والصرف.
- إجراء البحوث والدراسات لتقييم تكلفة الحصول على العملات الأجنبية، وكذا تكلفة الإيداعات بها.
- استحداث أو تطوير الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك.
- التنسيق المستمر مع السلطات الرقابية بشأن التعليمات والضوابط والتشريعات والقوانين الرقابية، بغرض متابعة الإدارات المختلفة بالبنك للالتزام بتلك التعليمات.
- العمل كنقطة مرجعية مركزية لتوزيع كافة التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وكنقطة تنسيق مركزية للردود التي ترسلها مختلف إدارات البنك إلى السلطات الرقابية.
- معالجة ومتابعة كافة الاستفسارات الموجهة من البنك إلى السلطة الرقابية فيما يتعلق بالالتزام بالتعليمات.
- إعداد مسودة جميع المرسلات من البنك إلى السلطة الرقابية وصياغتها في شكل نهائي بعد التنسيق والتواصل مع الإدارات المعنية.

- تقديم الرأي والتوصية ذات الصلة بالالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية في حالة اقتراح البنك أي منتج أو منتجات جديدة.

3- المخاطر التي تواجه البنوك

تقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، والمخاطر المالية يمكن تصنيفها إلى مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، أما المخاطر غير المالية فتشمل مخاطر التشغيل، المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية.

3-1- مخاطر السوق

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذه المخاطر التي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المؤسسات الاقتصادية على المستوى الجزئي. فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل. أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها. على أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق.

وعلى هذا، يمكن تقسيم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار السلع.

3-2- مخاطر أسعار الفائدة

وهي عبارة عن تعرض المؤسسة المالية إلى تغييرات في أسعار الفائدة. وهي مخاطر تنشأ من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني لآجال وإعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما تظهر ما يعرف بمخاطرة الأساس وهي الفرق بين السعر الآني والآجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار الفائدة على الأصول والخصوم.

3-3- مخاطر الائتمان

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.

3-4- مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من مقدرة المؤسسة المالية على الإيفاء بالتزاماته التي حانت أجالها، وبما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة)، أو تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول).

بينما يمكن السيطرة على تمويل مخاطر السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطرة تسييل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة.

3-5- مخاطر التشغيل

تكون مخاطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث. وهي مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، وتعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما إلى قصور أي منها. وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية. فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب إلآلي، أم مخاطرة العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل.

ونظرا للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل، وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات.

3-6- المخاطر القانونية

ترتبط المخاطر القانونية بعد وضع العقود المالية موضوع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.

وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها البتوك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية.

4- طبيعة مخاطر البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر، منها مخاطر الائتمان والمخاطر التي تتعلق بصيغ التمويل الاسلامية.

4-1-مخاطر الائتمان

تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا (مثلا في حالة عقد السلم أو الاستصناع)، أو أن عليه أن يسلم أصولا (مثلا في بيع المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة) في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل.

وقد تأتي هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمؤسسات الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/المضاربة.

وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداؤه في تجارته.

4-2- مخاطر السعر المرجعي

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة, ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة تستخدم سعرا مرجعيا لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة.

ففي المرابحة مثلا يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر حر، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد, وعلى ذلك، إن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت.

ولأجل هذا، فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.

4-3- مخاطر السيولة

مما سبق، فإن مخاطر السيولة تحدث من صعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بالاقتراض أو ببيع الأصول.

وكما هو معلوم، فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فأن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة. وإضافة لذلك، لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الإسلامية. ولهذا، فلا يتوفر للبنك الإسلامي خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.

4-4- مخاطر التشغيل

يمكن أن تكون هنالك مخاطر تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل مخاطر العاملين، وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدربة تدريبا كافيا للقيام بالعمليات المالية الإسلامية.

ومع الاختلاف في طبيعة أعمال البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك، فربما لا تناسبها برامج الحاسب الآلي المتوفرة في الأسواق والتي تستخدمها البنوك التقليدية، وهذه المسألة أوجدت مخاطر تطوير واستخدام تقنية المعلومات في البنوك الإسلامية.

4-5- المخاطر القانونية

بما أن هناك اختلاف في طبيعة العقود المالية الإسلامية، فإن هناك مخاطر تواجه البنوك الإسلامية في جانب توثيق هذه العقود وتنفيذها. وكذلك بما أنه لا تتوفر صور

نمطية موحدة لعقود الأدوات المالية المتعددة، فقد طورت البنوك الإسلامية هذه العقود وفق فهمها للتعاليم الشرعية والقوانين المحلية، ووفق احتياجاتها الراهنة.

ثم إن عدم وجود العقود الموحدة إضافة إلى عدم توفر النظم القضائية التي تقرر في القضايا المرتبطة بتنفيذ العقود من جانب الطرف الأخر، تزيد من المخاطر القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات التعاقدية الإسلامية.

4-6- مخاطر السحب

يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع. فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم.

من وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخرى.

4-7- مخاطر الثقة

كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي.

وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها.

4-8- مخاطر الإزاحة التجارية

هذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين. ويحدث ذلك عندما تقوم البنوك بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية بدعم عائدات الودائع على أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها.

ومخاطر الإزاحة التجارية تعني أنه قد يعجز البنك الإسلامي عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية أو البنوك الإسلامية المنافسة. وهنا قد يتوفر الدافع لكي يقرر المودعون سحب أموالهم، ولمنع ذلك، يحتاج مالكوا البنك الإسلامي إلى أن يتخلصوا عن بعض أرباح أسهمهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

4-9- المخاطر التي تختص بها صيغ التمويل الإسلامية

في هذا العنصر سيتم مناقشة المخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامية.

4-9-1-التمويل بالمرابحة

يعتبر عقد المرابحة من أكثر العقود المالية الإسلامية استخداما، وإن أمكن تنميط العقد وتوحيده فإنه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي.

ونظرا للتشابه بين المخاطر المرتبطة بهذا العقد ومخاطر التمويل الربوي، فأن عددا من السلطات الرقابية في عدد من البلدان قد قبلت وأجازت هذا العقد كصيغة تمويلية.

وعلاوة على ذلك فإن الآراء الفقهية حول العقد في صورته الحالية غير متفقة. ويمكن أن تشكل هذه الآراء المتباينة مصدرا لما يمكن تسميته مخاطر الطرف الآخر في العقد مع عدم وجود نظام تقاضي غير فعال.

4-9-2- التمويل بالسلم

هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد.

تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون.

أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها. وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هنالك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك

هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الإسلامية فقط.

4-9-3-التمويل استصناعا

عندما يقوم البنك بالتمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر.

مخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم. حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة. غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما.

كما توجد أيضا المخاطر الناشئة عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك.

إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الأخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه. وإن تمت معالجة الزبون في هذا العقد معاملة الزبون في عقد المرابحة، وإن تمتع بخيار التراجع عن العقد ورفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصناع.

وقد تكون هذه المخاطر لأن البنك الإسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء والمورد، وبما أن البنك لم يتخصص في هذه المهن، فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن.

4-9-4- التمويل بالمشاركة – المضاربة

تذهب العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات إلى أن قيام البنك الإسلامي بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والاستصناع. وفي الواقع، فإن استخدام البنوك

الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في أدنى حدود، ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ.

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنيتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.

وأحد الطرق للتخلص من المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح هي أن تعمل البنوك الإسلامية كمصارف شاملة تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية. وبالنسبة للبنوك الإسلامية فإن ذلك يعني التمويل باستخدام صيغة المشاركة. وقبل الدخول في تمويل المشروع بهذه الصيغة، يحتاج المصرف أن يقوم بدراسة الجدوى المحكمة. وباحتفاظها بأسهم، فإن البنوك الشاملة تصبح طرفا أصيلا في اتخاذ القرار وفي إدارة المؤسسة التي تحتفظ هذه البنوك بأسهمها. ونتيجة لذلك، باستطاعة البنك أن يتحكم عن قرب في توظيف الأموال في المشاريع التي تمت دراسة جدواها وأن يقلل من مشكل الخطر الأخلاقي.

5- دراسة ميدانية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

قام كل من طارق الله خان وحبيب أحمد بدراسة ميدانية تهدف إلى النظر الجوانب المختلفة لقضايا إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، حيث تم توزيع استبيانات على 68 مصرف إسلامي في 28 بلدا، وقد استجاب 17 بنكا وأجاب على الاستبيان.(6)

5-1- عرض مؤشرات ميزانيات البنوك محل الدراسة

أظهرت نتائج الاستبيانات أن متوسط الموجودات بلغت 494,2 مليون دولار مع رأس مال قدره 73,4 مليون دولار، وبلغ متوسط رأس المال إلى الموجودات 32,5%. كما يلاحظ أن آجال موجودات البنوك الإسلامية محل الدراسة بلغت نسبة 68,8% بالنسبة

6- طارق الله خان وحبيب أحمد ترجمة عثمان بابكر أحمد ورضا سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص: 71-75.

للموجودات التي تقل آجالها عن عام واحد، و9,8% التي تتروح آجالها بين سنة إلى ثلاث سنوات، و21,4% موجودات آجالها أكثر من 3 سنوات.

5-2- المخاطر الكلية التي تواجه البنوك الإسلامية

يبين الجدول رقم (1) ترتيب أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية، ويتعين ملاحظة مدى الترتيب من 1 التي تعني عدم ظهور المخاطر إلى 5 والتي تدل شدة تأثير المخاطر على البنوك.

الجدول رقم (1): ترتيب أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية

المخاطر	متوسط الترتيبات
مخاطر الائتمان	2,71
مخاطر هامش الربح	3,07
مخاطر السيولة	2,81
مخاطر السوق	2,5
مخاطر التشغيل	2,92

المصدر: من استبيان الدراسة

يوضح الجدول رقم (1) أن المصرفيين الإسلاميين يصنفون مخاطر هامش الربح (سعر الفائدة) على أنها أشد المخاطر خطورة، وتتبعها مخاطر التشغيل ثم مخاطر السيولة، وبدرجة أقل مخاطر الائتمان، وأخيرا حسب الجدول فإن مخاطر السيولة تعتبر الأقل خطرا في البنوك الإسلامية.

يمكن تفسير اعتبار مخاطر هامش الربح الأكثر خطرا إلى أن عقود الدين الإسلامية مثل عقد المرابحة لا يمكن إعادة تقييمها كما لا يمكن أن تتم مبادلتها بغرض تحويل المخاطر فيها. أما مخاطر التشغيل فقد يعود السبب في اعتبارها ذات خطر كبير إلى الطبيعة الجديدة للمصرفية الإسلامية وإلى أن العديد من المسائل المرتبطة بأعمالها تحتاج إلى تأسيس. كما جاء تصنيف مخاطر السيولة أعلى من مخاطر الائتمان بسب غياب أدوات سوق النقد لإدارة السيولة. وربما يعود التصنيف المنخفض نسبيا لمخاطر الائتمان لكون التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية يتحول في صورة سلع وموجودات، وتستعمل

البنوك الإسلامية هذه السلع/ الموجودات ضمانا للتمويل، وهذا ما يقلل من مخاطر التمويل. وبما أن بيع الدين غير جائز شرعا، فإنه لا يوجد تداول في السندات في حالة البنوك الإسلامية إلا السندات التي تقوم بالمتاجرة في السندات التي تقوم على السلع والأصول، وحيث أن القليل من البنوك يدخل في المتاجرة في السلع، فربما يكون ذلك هو السبب الذي جعل المصرفيين الإسلاميين يعتبرون مخاطر السوق أقل خطرا.

5-3- المخاطر في صيغ التمويل المختلفة

يوضح الجدول رقم (2) أراء المصرفيين الإسلاميين حول مخاطر صيغ التمويل الإسلامية.

الجدول رقم (2): أراء المصرفيين الإسلاميين حول مخاطر صيغ التمويل الإسلامية

صيــغ التمــويل	مخاطر الائتمان	مخاطر هامش الربح	مخاطر السيولة	مخاطر التشغيل
مـــــرابحـــــة	2,56	2,87	2,67	2,93
مضـــــاربـــة	3,25	3,0	2,46	3,08
مشـــاركـــة	3,69	3,4	2,92	3,8
إجــــــارة	2,64	2,92	3,1	2,9
استصناع	3,13	3,57	3,0	3,29
سلـــــــم	3,20	3,50	3,20	3,25
مشاركة متناقصة	3,33	3,4	3,33	3,4

المصدر: من استبيان الدراسة

سيتم تحليل كل هذه المخاطر على حدى.

5-3-1- المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي الأقل في صيغة المرابحة والأكثر في المشاركة، تتبعها المشاركة المتناقصة والمضاربة، ويظهر أن صيغ التمويل القائمة على المشاركة تنطوي

على مخاطر ائتمان أعلى في نظر المصرفيين الإسلاميين، لأن مخاطر الائتمان في حالة المشاركة ترجع عندما لا يقدم الطرف الآخر بدفع نصيب البنك في الأرباح المستحقة. ويأتي تصنيف الإجارة في المرتبة الثانية بعد المرابحة من حيث قلة مخاطر الائتمان، ومثل عقد المرابحة، فإن عقد الإجارة يعطي البنك مبلغا محددا، مع بقاء ملكية العين المؤجرة مع البنك. وقد تصور المصرفيون الإسلاميون أن الاستصناع والسلم يعتمدان على تأجيل المنتجات الأكثر مخاطر من الصيغ التي يتأجل فيها ثمن المبيع، لذلك فأن درجة مخاطرتها عند 3,13 و3,20 على الترتيب، وقد يكون تفسير ذلك هو أن قيمة المنتج تكون غير معروفة في نهاية مدة العقد، وبالتالي يكون العائد منها غير مضمون.

5-3-2- مخاطر هامش الربح

يتبين من الجدول رقم (2) ارتفاع حدة مخاطر هامش الربح في عقود الاستصناع والسلم، ويتبع ذلك صيغ المشاركة في الربح مثل المشاركة والمشاركة المتناقصة والمضاربة، والمرابحة هي أقل الصيغ مخاطرة بالنسبة للعائد وتتبعها الإجارة. وتتجه مخاطر العائد نحو الارتفاع في الصيغ الأدوات المالية طويلة الأجل ذات العائد الثابت. وقد يعود الاهتمام المتزايد بمخاطر العائد في الاستصناع إلى أن هذه الأدوات طويلة الأجل بطبيعتها. وتأتي بعد المرابحة الإجارة من حيث انخفاض درجة مخاطر العائد كما يرى المصرفيون الإسلاميون. ومع أن عقود الإجارة ذات آجال أطول، فإن العائد يقبل التعديل وفق متغيرات السوق. ومن بين صيغ المشاركة في الأرباح، يصنف المصرفيون الإسلاميون المشاركة والمشاركة المتناقصة كأحد الصيغ التي تكتنفها مخاطر أعلى نظرا لأنها ذات طبيعة طويلة الأجل، وتستخدم المضاربة في العادة في التمويل قصر الأجل ولذلك فتصحبها مخاطر عائد منخفضة مقارنة بصيغتي المشاركة والمشاركة المتناقصة.

5-3-3- مخاطر السيولة

ستكون مخاطر السيولة المرتبطة بالأدوات المالية الإسلامية منخفضة، لو أمكن بيعها في السوق أو لو كانت آجالها قصيرة. ويعتبر المصرفيون الإسلاميون أن المضاربة هي أقل الصيغ مخاطر سيولة وتتبعها المرابحة، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الصيغتين

تستخدمان في التمويل قصير الأجل. أما الصيغ الأخرى فهي في نظر المصرفين الإسلاميين أكثر مخاطر في جانب السيولة بدءا بصيغة المشاركة المتناقصة التي اعتبرت أكثر الصيغ اشتمالا على مخاطر السيولة والصيغ التي يتأجل فيها تسليم السلعة مثل السلم والاستصناع اللتين جاءتا في المرتبة الثانية بعد المشاركة المتناقصة. وتعتبر أيضا الإجارة ذات درجة مخاطرة سيولة عالية نسبيا.

5-3-4- مخاطر التشغيل

هناك عدة مصادر محتملة لمخاطر التشغيل، ومن وجوه مخاطر التشغيل ذات الصلة في المصارف الإسلامية المخاطر القانونية المرتبة بالعقود، ومدى فهم صيغ التمويل الإسلامية من قبل من يطبقونها، واستحداث برامج حاسوب وأطر قانونية لتوثيق الأدوات المالية الإسلامية المتعددة، والتصنيفات التي تبين مخاطر التشغيل للصيغ المتعددة تأخذ في الحسبان هذه القضايا. ويظهر أن مخاطر التشغيل تكون أقل في الأصول ذات الدخل الثابت التي تنشأ من التمويل بالمرابحة والإجارة، وتكون أعلى في العقود التي يتأجل فيها تسليم المنتج مثل بيع السلم والاستصناع. وتأتي صيغ المشاركة في الأرباح بعد هذه الصيغ من حيث ارتفاع مخاطر التشغيل. إذ يرى المصرفيون الإسلاميون أن درجة مخاطر التشغيل تبلغ 3,08 في حالة المضاربة و3,18 في حالة المشاركة. كما ترتفع مخاطر التشغيل في حالة المشاركة المتناقصة. والارتفاع النسبي في تصنيف درجة هذه المخاطر يدل على أن البنوك الإسلامية تجد صعوبة في فهم وتطبيق هذه العقود.

الخاتمة

تواجه البنوك الإسلامية نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية باعتبارها – أي البنوك الإسلامية– وسائط مالية، ومن هذه المخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. ولكن ونظرا للتقيد بالمبادئ الشرعية

فأن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة البنوك الإسلامية. ومخاطر تتعلق بصيغ التمويل الخاصة بالبنوك الإسلامية مثل مخاطر المضاربة والاستصناع والمشاركة.

كما أن درجة شدة المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية تختلف، فالمخاطر الأعلى شدة هي مخاطر هامش الربح وأقلها هي مخاطر السوق، كما أن شدة هذه المخاطر تختلف باختلاف صيغ التمويل الإسلامية. حيث إن أعلى مخاطرة هي المخاطرة الإئتمانية بالنسبة لصيغة التمويل بالمشاركة، وأقلها هي مخاطر السيولة بالنسبة لعقد المضاربة.

المراجـــــــــع

- خان طارق الله و أحمد حبيب ترجمة بابكر عثمان أحمد و سعد الله رضا، **إدارة المخاطر: تحليل في قضايا الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم 5، المملكة العربية السعودية، 2003.
- الخطيب سمير، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد ، **نظام التأمين الإسلامي: التضامن في تحمل الخطر**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2010.
- الراوي خالد وهيب، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد الله أسامة، **الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1974.